الأمم المتحدة

S/AC.37/2004/(1455)/12

مجلس الأمن

Distr.: General
9 March 2004
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشاة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة والطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لجمهورية غامبيا لدى الأمم المتحدة

أحيل طيه نسخة من تقرير غامبيا عملا بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) (انظر المرفق).

(توقيع) كريسبين **غراي – جونسون**
السفير والممثل الدائم

300304 300304 04-26561 (A)

مرفق للرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لغامبيا لدى الأمم المتحدة

غامبيا

التقرير الوطني بشأن قرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣)

أولا – مقدمة

السؤال ١ – يرجى تقديم وصف للأنشطة التي يقوم بها أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة والطالبان والجهات المرتبطة بهؤلاء في بلدكم وفي المنطقة إن وجدت وكذلك الاتجاهات المحتملة.

الإجابة – القاعدة جماعة إرهابية لم تشكل أي نوع من أنواع التهديد لغامبيا منذ الإعلان عن العمليات التي تقوم بها هذه الجماعة في أنحاء العالم.

ثانيا – القائمة الموحدة

السؤال ٢ – كيف أدمجت قائمة اللجنة ١٢٦٧ في نظامكم القضائي والهيكل الإداري بما في ذلك الإشراف المالي، وسلطات الشرطة ومراقبة الهجرة والجمارك والسلطات القنصلية؟

الإجابة – (أ) جميع نقاط الدخول لديها علم بهذا الموضوع ويقوم موظفو الهجرة بعمليات التدقيق؛ وفي حالة وجود حالات مشتبه بها تُستدعى وكالة المخابرات الوطنية وقوة شرطة غامبيا وغيرهما من الجهات المختصة لإجراء تحقيق مشترك.

(ب) وأُبلغت مكاتبنا القنصلية بالرجوع إلى القائمة الموحدة عند إصدار التأشيرات.

وقد أرسل البنك المركزي لغامبيا القائمة الموحدة إلى جميع البنوك التجارية ولكن لم ترد حتى الآن أية إفادات.

(ج) قامت قوة الشرطة في غامبيا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالقرار:

- إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على معلومات تتعلق بنظام الجزاءات المطبق ضد أفراد وكيانات محددة/معينة تابعة لطالبان/القاعدة.

- يجري استكمال قاعدة البيانات المشار إليها بصفة منتظمة ويتم تقاسم المعلومات ذات الصلة بين الشرطة وإدارة الهجرة.
- تستخدم المعلومات بصورة رئيسية في نقاط الدخول الرسمية بطريق الجو أو البحر أو البر لتعقب تحركات أعضاء طالبان/القاعدة.

السؤال ٣ – هل واجهتم أية مشاكل بالتنفيذ فيما يتعلق بالأسماء المدرجة في القائمة وتحديد المعلومات الواردة فيها حاليا؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى إعطاء وصف لهذه المشاكل.

الإجابة – لا يوجد.

السؤال ٤ – هل تعرفت سلطاتكم على أي أفراد أو كيانات محددة داخل أراضيكم؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد الإجراءات التي اتخذتموها.

الإجابة – كموضع قلق عالمي، ومع تصميم وكالات الأمن على تتبع أنشطة القاعدة، بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، تم اعتراض أربعة من المشتبه بانتمائهم للقاعدة في مطار بانغول الدولي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. واعتقل الأشخاص الأربعة بتهمة الاشتباه في ارتباطهم بالقاعدة. وبعد سلسلة من التحقيقات، وجد أن اثنين منهما لديهما بعض المعرفة بالقاعدة. وهما جميل باسر مواطن عراقي وأبو مازن الباز مواطن فلسطيني. وتم تسليمهما إلى المخابرات المركزية الأمريكية. أما الاثنان الآخران فهما بريطانيان الجنسية وأحدهما يدعى أبو علاء والآخر وهاب باسر وقد أفرج عنهما في وقت لاحق.

السؤال ٥ – يرجى أن تقدموا إلى اللجنة، في حدود الإمكان، أسماء الأفراد أو الكيانات المرتبطة بأسامة بن لادن أو بأعضاء الطالبان أو تنظيم القاعدة غير المدرجين في القائمة، ما لم يمس ذلك بحسن سير التحقيقات أو بتدابير الإنفاذ.

الإجابة – لا توجد إفادات.

غير أن وكالات الأمن تواصل رصد أنشطة الجماعات الإسلامية مثل حزب الله في غامبيا. ولدى وكالات الأمن منذ عام ١٩٩٢ علما بالأشخاص التالية أسماؤهم الموجودين حاليا في غامبيا وهم:

١ – الحاج فؤاد حسن خليل

٢ - هشام خنفر

٣ - فدمالا موسى

٤ - سمير شاباد

٥ - محمد العلي

وهؤلاء الأشخاص يعملون في المشاريع التجارية التالية: Happiness Super Market، في ميدان كيرابا، والمؤسسة الاجتماعية، خارج ميدان كيرابا وشركة IMEXCO في بانغول (Junction of ECOWAS Avenue and Hill Street) والتي أنشئت في عام ١٩٩٧. وهذه الشركة الأخيرة تحت إدارة محمد العلي. والأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه يدعون رجال دين إما من لبنان أو إيران بحجة حضور الاحتفالات الإسلامية، غير أنه قد تبين أنهم يأتون بالفعل لدعم الأعضاء وإحاطتهم علما حركة حزب الله. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأشخاص ما زالوا متواجدين في البلد. إلا أنهم لا يشكلون أي تهديد للأمن. وتجري مراقبتهم بصورة وثيقة وينطبق نفس الشيء على المنظمات الإسلامية في البلد.

وقد اعترضت وكالات الأمن ثمانية من البلجيك العرب في عام ٢٠٠٣، حيث ادعوا أنهم في مهمة دينية (ماراكاس). وقد أُرسلوا خارج البلد حيث أن هدفهم كان الالتقاء بأعضاء مؤسسة ماراكاس الموجودة في السنغال والتي أغلقتها السلطات السنغالية.

السؤال ٦ - هل رفع أي من الكيانات أو الأفراد المدرجين في القائمة دعوى أو شرع في إجراءات قانونية ضد السلطات لديكم بسبب إدراجه في القائمة؟ يرجى تقديم رد محدد ومفصل حسب الاقتضاء.

الإجابة - لا يوجد.

السؤال ٧ - هل حددتم هوية أي من الأفراد المدرجين في القائمة على أنهم من مواطني بلدكم أو من المقيمين فيه؟ وهل لدى السلطات في بلدكم أي معلومات ذات صلة عنهم لا ترد في القائمة؟ وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تزويد اللجنة بهذه المعلومات فضلا عن أي معلومات مماثلة عن الكيانات المدرجة في القائمة حسب المتاح.

الإجابة - لا يوجد.

السؤال ٨ – يرجى وفقا لتشريعاتكم الوطنية، إن وجدت، بيان أي تدابير، اتخذتموها لمنع الكيانات والأفراد من تجنيد أو دعم أعضاء القاعدة للقيام بأنشطة داخل بلدكم، ولمنع الأفراد من الالتحاق بمخيمات التدريب التابعة للقاعدة الموجودة في إقليمكم أو في بلاد أخرى.

الإجابة – يرجى الاطلاع على قانون مكافحة الإرهاب (٢٠٠٢) المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ (أرفقت نسخة مع التقرير الأولي بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٧٥).

ثالثا – تجميد الأصول المالية والاقتصادية

لا توجد أية حالة بعد.

السؤال ٩ – يرجى إعطاء وصف للأساس القانوني المحلي لتنفيذ تجميد الأصول بموجب القرارات؛ وهل توجد أية عراقيل تعترض قانونكم المحلي في هذا السياق والخطوات المتخذة لتذليل هذه العراقيل.

الإجابة – (أ) يرجى الاطلاع على قانون مكافحة الإرهاب، المادة ١٧.

ويتم تنفيذ الإجراءات الإدارية التالية:

يجري التدقيق في المعاملات التي تتجاوز ١٠ ٠٠٠ دولار بالنسبة للأفراد و ٤٠ ٠٠٠ دولار بالنسبة للمؤسسات، وتقدم المصارف التجارية تقارير في هذا الشأن. ويفرض البنك المركزي لغامبيا جزاءات عندما تتخلف المؤسسات عن تقديم تلك التقارير.

(ب) وحدة مكافحة الغش التجاري التابعة لقوة شرطة غامبيا على اتصال دائم مع المؤسسات المصرفية في محاولة لتتبع الأصول المملوكة لنظام طالبان/القاعدة من أجل تحديد مصادر تمويل الإرهاب الدولي والممتلكات المتعلقة بهذا الشأن. ووحدة المخابرات الجنائية (الإنتربول) التابعة لقوة شرطة غامبيا على اتصال مع الوكالة المعنية بشؤون المنظمات غير الحكومية للتحقق من الوجود الفعلي للمنظمات غير الحكومية ومصادر تمويلها.

كما يتصل المكتب بإدارة الهجرة للتدقيق في انتقال الأشخاص في ضوء القائمة الموحدة.

وبالمثل، تقوم الشرطة على الدوام باستكمال المعلومات المتعلقة بمركز الشركات المسجلة لكي تضمن أن المنظمات الحقيقية وحدها هي التي تعمل في غامبيا ويتم ذلك عن طريق الدوائر التابعة للمدعي العام.

وفي عام ١٩٩٨، أنشأت دول غرب أفريقيا لجنة وطنية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة واستيرادها وتصديرها وتصنيعها وإزالتها من خلال قرار رسمي بتوقيف هذه الأنشطة. ويلزم موافقة جميع الدول الأعضاء مسبقا قبل أن تستطيع أية دولة أن تستورد الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ويعزز هذا النظام الشفافية والرصد الفعال لتداول الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة، التي قد تجد طريقها بصورة غير مشروعة إلى أيدي الإرهابيين والجماعات الإجرامية الأخرى. وفي غامبيا، يرأس هذه اللجنة وزير الدولة لشؤون الدفاع.

السؤال ١٠ – يرجى إعطاء وصف لأي هياكل أو آليات معمول بها لدى حكومتكم لتحديد الشبكات المالية المتصلة بأسامة بن لادن أو تنظيم القاعدة أو الطالبان وللتحقيق فيها، أو أولئك الذين يقدمون دعما لها أو الأفراد أو المجموعات أو الهيئات أو الكيانات المرتبطة بها في إطار ولايتكم القضائية. ويرجى، إذا اقتضى الأمر، تبيان كيف يجري تنسيق جهودكم على الصعيد الوطني والإقليمي و/أو الدولي.

الإجابة – غامبيا عضو في فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السؤال ١١ – يرجى تحديد الخطوات التي يجب على المصارف و/أو المؤسسات المالية الأخرى اتخاذها من أجل تحديد مكان الأصول المالية التي يملكها أسامة بن لادن أو أعضاء تنظيم القاعدة أو الطالبان أو التي يستفيد منها هؤلاء، أو الكيانات أو الأفراد المرتبطين بهم، كيف يتم التعرف على تلك الأصول المالية. ويرجى إعطاء وصف لأي متطلبات تتعلق بـ ''الاجتهاد الواجب'' أو ''أعرف زبونك'' ويرجى تبيان كيف يجري تنفيذ هذه المتطلبات، بما في ذلك أسماء الوكالات المسؤولة عن الإشراف والأنشطة التي تقوم بها.

الإجابة – فيما يتعلق بتطبيق المبادئ الأساسية للاشراف المصرفي التي يمارسها البنك المركزي بشأن التسويات الدولية ومعايير ''إعرف زبونك'' و ''الاجتهاد الواجب''، فإن البنك المركزي لغامبيا يطلب من المصارف في غامبيا أن

تقوم بصفة منتظمة باستكمال سجلاتها بشأن العملاء الحاليين وينشئ نظام رصد وثيق للعملاء المحتملين. وتساعد هذه المعايير في تعزيز قدرة تلك المصارف على تحديد العملاء بصورة سليمة والقيام بعمليات حفظ السجلات واكتشاف العمليات المشتبه بها والإبلاغ عنها. وتساعد أيضا في ضمان قيام المؤسسات المالية بتنفيذ سياسات عامة وإجراءات وممارسات ملائمة من أجل تعزيز المعايير الأخلاقية والفنية. ومن المعتقد أن ذلك من شأنه أن يمنع تحويل أموال غير مشروعة ويحول دون القيام عن طريق نظامنا المالي بتحويل أرصدة لها علاقة بغسل الأموال والأنشطة الارهابية.

وتشارك غامبيا أيضا بانتظام في المبادرات الإقليمية كالحلقات الدراسية والمؤتمرات وورش العمل التي تسهم في تثقيف الموظفين في مختلف الوكالات الحكومية بشأن طبيعة هذه الجرائم وآثارها وأفضل السبل للقضاء عليها.

السؤال ١٢ - تحديد الأشخاص أو الكيانات التي تم تجميد أصولها:

- وصف لطبيعة الأصول المجمدة؛
- قيمة الأصول المجمدة.

الإجابة - لا يوجد.

السؤال ١٣ - يرجى تبيان ما إذا كنتم قد أفرجتم عملا بالقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢) عن أي أموال أو أصول مالية أو أصول اقتصادية سبق تجميدها؟

الإجابة - لا يوجد.

السؤال ١٤ - يرجى تبيان الأساس القانوني المحلي، بما في ذلك إعطاء وصف موجز للقوانين واللوائح التنظيمية و/أو الإجراءات المعمول بها في بلدكم لضبط تحويل الأموال أو الأصول إلى أفراد أو كيانات محددة.

الإجابة - لا يوجد.

رابعا - حظر السفر:

أخطرت بهذا الأمر جميع نقاط الدخول.

السؤال ١٥ - يرجى إعطاء موجز عن التدابير التشريعية و/أو الإدارية، إن وجدت، المتخذة لتنفيذ حظر السفر.

الإجابة – تجمع إدارة الهجرة في غامبيا قائمتها ''لتوقيف الأشخاص'' أساسا من السفارة الأمريكية في بانغول، وترسل جميع الأسماء إلى الجهات المختصة وتخطر بها جميع نقاط الدخول. وتصدر التعليمات إلى موظفي الهجرة بأن يفحصوا ماديا في ضوء القائمة جميع الأشخاص الذين يدخلون البلد. وفي حالات المشتبه بهم، يتم احتجاز الشخص المعني وإبلاغ السلطات المختصة من أجل التأكيد.

السؤال ١٦ – هل أضفتم أسماء الأفراد المدرجين في القائمة في ''قائمة التوقيف'' الوطني أو قائمة التدقيق الحدودية؟ يرجى إيجاز الخطوات المتخذة والمشاكل المواجهة.

الإجابة – نعم. غير أن تكنولوجيا الكشف الملائمة غير متاحة لدى نقاط الدخول.

السؤال ١٧ – هل لديكم القدرة على البحث في بيانات القائمة باستخدام الوسائل الإلكترونية في جميع نقاط الدخول؟

الإجابة – لا.

السؤال ١٨ – هل أوقفتم أيا من الأفراد المدرجين في القائمة في أي نقطة من نقاط الحدود أو أثناء المرور العابر بأراضيكم؟

الإجابة – لا.

السؤال ١٩ – هل تعرفت السلطات التابعة لكم المسؤولة عن إصدار التأشيرات على أي طالب تأشيرة يرد اسمه في القائمة؟

الإجابة – لا أحد حتى الآن.

خامسا – الحظر على الأسلحة

لا ينطبق.

السؤال ٢٠ – ما التدابير التي اتخذتموها، إن وجدت، لمنع حيازة أسلحة تقليدية وأسلحة الدمار الشامل؟

الإجابة – لا ينطبق.

السؤال ٢١ – ما هي التدابير التي اعتمدتموها، إن وجدت، لتجريم انتهاك حظر الأسلحة؟

الإجابة – يرجى الاطلاع على قانون مكافحة الإرهاب.

السؤال ٢٢ – يرجى وصف نظام سماسرة الأسلحة لديكم.

الإجابة – لا يوجد أي نظام.

السؤال ٢٣ – هل لديكم أي ضمانات تحول دون تحويل الأسلحة والذخائر المنتجة في بلدكم إلى أسامة بن لادن والأفراد الآخرين المرتبطين به؟

الإجابة – لا ينطبق.

سادسا – المساعدة والاستنتاج

السؤال ٢٤ – هل دولتكم مستعدة وقادرة على تقديم المساعدة إلى دول أخرى؟

الإجابة – نحن على استعداد للتعاون. غير أن الوسائل التي لدينا ليست ملائمة إلى حد كبير.

السؤال ٢٥ – يرجى تحديد المجالات، إن وجدت، التي لم يكتمل فيها تنفيذ نظام الجزاءات المفروض على الطالبان/القاعدة وما هي المجالات التي تعتقدون أن الحصول على مساعدة معينة أو بناء القدرات من شأنه أن يحسن من قدرتكم على تنفيذ نظام الجزاءات المذكور أعلاه.

الإجابة – (أ) للتغلب على العقبات التي تواجهنا، قد يكون من الضروري الحصول على دعم لوغستي وتمويل العمليات التي تضطلع بها وكالات الأمن. وهذا الدعم اللوغستي يمكن أن يكون في شكل سيارات تجوب أنحاء البلاد ودراجات نارية ومعدات وأجهزة اللاسلكي المحمولة على الرأس وأجهزة اللاسلكي المتنقلة والترتيبات الملائمة للاستكشاف والتحديد والتحليل. وأهم من ذلك بكثير أن وكالات الأمن بحاجة إلى تمويل عملي.

(ب) سيتم إنشاء وحدة لمكافحة الإرهاب تضم جميع فروع الأمن في البلد. وستحتاج الوحدة المقترحة إلى المساعدة لبناء الهيكل الذي سيضمها وتوفير المعدات اللازمة.

- تقديم المساعدة لحوسبة قاعدة بيانات وطنية تضم مواطني غامبيا والغرباء.
- تقديم المساعدة لتوفير جهاز لكشف الوثائق المزورة.
- التدريب.